

تقديم لمشروع القطب المالي للدار البيضاء

يعد مشروع المركز المالي للدار البيضاء مشروعاً مهيكلاً سيفتح الآفاق أمام تعزيز وتطوير الرصيد الاقتصادي للمدينة ومكانتها كعاصمة إقليمية ودولية كبرى. وقد أعطى صاحب الجلالة، نصره الله، تعليماته بضرورة إدراج هذا المشروع ضمن نظرة شمولية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع مكوناته، من حيث الهندسة المناسبة والتصوير الحضري وتحسين البنيات التحتية وإنجاز التجهيزات والملائمة القانونية وتكوين الموارد البشرية واعتماد التقنيات وطرق التدبير الجديرة بمركز مالي دولي من هذا الحجم. ومن شأن مشروع القطب المالي للدار البيضاء أن تكون له آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، من قبيل المساهمة في الرفع من الناتج الداخلي الخام وخلق العديد من فرص الشغل كما أنه سيكون له أثر إيجابي في الدفع قداماً بالإصلاحات الاقتصادية والمالية وفي تحسين نوعي لمناخ الأعمال.

و تهدف هذه الورقة إلى التذكير بالسياق الاستراتيجي الداخلي و الخارجي لإطلاق مشروع القطب المالي للدار البيضاء، و إلى بسط الخطوط العريضة لهذا المشروع و آثاره المحتملة و كذا التعريف بالهيئة المالية المغربية التي تشرف على تهيئة القطب المالي و تدبير المشروع في مجمله.

1- موقع مشروع القطب المالي للدار البيضاء ضمن السياق العام الاستراتيجي الداخلي والخارجي

يعد مشروع القطب المالي للدار البيضاء مشروعاً وطنياً كبيراً يهدف إلى تثبيت و تدعيم التطور الذي عرفه الاقتصاد الوطني عموماً و القطاع المالي على وجه الخصوص، و إلى تحقيق قفزة نوعية تكفل لبلدنا مزيداً من الإشعاع و لاقتصادنا مزيداً من الانفتاح و الاستفادة من فرص النمو على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

و بالنظر لكون الظرفية الاقتصادية العالمية تصب في صالح الدول الصاعدة و لما راكمه المغرب من إنجازات اقتصادية و مالية، فإن للمغرب حظ في اخذ موقعه كمركز مالي إقليمي و دولي.

وضع اقتصادي عالمي في صالح الدول الصاعدة

لقد تزايد حجم تأثير الدول الصاعدة في الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة، كما تركز هذا الحضور و هذا التأثير في إطار ما بعد الأزمة العالمية. و هكذا فإن الدول الصاعدة و بفضل معدلات نمو عالية أصبحت تشكل ما يفوق ثلث الاقتصاد العالمي بعدما كانت تشكل خمس الاقتصاد العالمي سنة 2000، كما أن هذه الدول أضحت قبلة لرؤوس الأموال الأجنبية.

و في ظل هذا الوضع، برزت المراكز المالية الصاعدة كسنغافورة، هونغ كونغ، دبي، جوهانسبورغ....، كأقطاب تنافس بشكل جدي المراكز المتواجدة بالدول المتقدمة، مثل لندن، نيويورك، طوكيو و فرانكفورت.

الهيئة المالية المغربية

و في سياق ما بعد الأزمة العالمية، شهدت المراكز المالية المتواجدة في الدول الصناعية نوعا من الفتور على خلفية تراجع المردودية و تشديد القوانين المتعلقة بالمعاملات المالية بما فيها القوانين الضريبية. و على خلفها تشهد الأسواق المساعدة استقطابا أكبر لحركة رؤوس الأموال و للفاعلين الدوليين في هذا المجال مستفيدة من وتيرة نمو مرتفعة و مطردة و من كلفة تدبير منخفضة بما فيها كلفة الموارد البشرية، وكذا من فرص للاستثمار أكبر بكثير مما تتيحه الأسواق المتقدمة التي بلغت حدا من الإشباع.

و في هذا الإطار، تجدر الإشارة بالتحديد إلى القارة الإفريقية التي أضحت محل الاهتمام من قبل المستثمرين الأجانب و وجهة للتنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة، أوروبا و الصين. وهكذا فإن الاستثمارات الأجنبية الموجهة لإفريقيا عرفت وتيرة متصاعدة خلال السنوات الأخيرة حيث عرفت نموا بمعدل 13 في المائة خلال الفترة ما بين 1990 و 2000 و بمعدل 27 في المائة خلال الفترة 2001 – 2009. و مرد هذه الدينامية التي تعرفها القارة الإفريقية إلى التطور الذي عرفته أسعار المواد الأولية و إلى الإصلاحات الهيكلية التي أنجزتها دول هذه القارة، و كذا المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها هذه الدول استجابة لمتطلبات شعوبها.

على المستوى الداخلي : وضع استراتيجي متميز و دينامية إصلاحات متواترة

بداية يجب التذكير بالوضع الاستراتيجي للمغرب كهزمة وصل بين أوروبا و إفريقيا و كمنطقة تلاقي بين العالمين العربي و الغربي، كما أن هذا الوضع الاستراتيجي يتجلى أيضا في الحضور المتزايد لبلدنا في البلدان الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية، بفضل الروابط التاريخية و الجيوسياسية.

إضافة إلى هذا الوضع المتميز، تجدر الإشارة إلى التطور الملموس الذي شهده النظام المالي المغربي على مدى العقدين الماضيين أهله للعب دور ملحوظ في تعبئة الادخار و تمويل الاقتصاد الوطني و جعله بفضل الإصلاحات الهيكلية المتوالية يتماشى مع النظم و المعايير الدولية. كما أن هذا القطاع أضحى يحتل مكانة متميزة في إفريقيا ، حيث يحتل قطاع البنوك و التأمينات و كذا سوق الرساميل المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي.

و على المستوى الداخلي، تؤكد مختلف المؤشرات مستوى النضج الذي عرفه قطاعنا المالي، حيث بلغ حجم القروض المقدمة للاقتصاد 641 مليار درهم في غشت 2010 مسجلا نموا قدره 18% خلال الخمس سنوات الأخيرة، و بلغت رسملة البورصة 546 مليار درهم مسجلة نموا بمعدل 20% خلال الخمس سنوات الأخيرة كما ساهم هذا القطاع في تعبئة أفضل للادخار حيث بلغ مستوى الادخار الوطني 30% سنة 2009 مقابل 24% سنة 2000.

و بالإضافة إلى تطور القطاع المالي ببلادنا، تجدر الإشارة إلى تطور الاقتصاد المغربي ككل بفضل الإصلاحات الهيكلية و دينامية المشاريع الكبرى وكذا بفضل الاستقرار السياسي و الماكرواقتصادي و الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

الهيئة المالية المغربية

سياق دولي يتسم بمنافسة شديدة

بالرغم من أن السياق الدولي يتسم بكونه في صالح الدول الصاعدة، إلا أنه يتسم كذلك بمنافسة حادة بين هاته الدول و بمشاريع التموقع الاستراتيجي لجلب أكبر قدر من الاستثمارات و للاستفادة من حركية تنقل رؤوس الأموال.

و في هذا المجال، فإن المغرب في سعيه نحو إقامة منطقة مالية بالدار البيضاء، تستفيد من الفرص المتاحة بالمحيط الإقليمي خصوصا منطقتي شمال و غرب إفريقيا، يوجد في وضع منافسة مع المراكز المالية الأوروبية و كذا مراكز الدول الصاعدة كجنوب إفريقيا و دبي، و أخيرا مع المشاريع المماثلة التي هي في طور التشكيل كمصر و تونس.

و على هذا الأساس، و بغية إعطاء أكبر فرص لنجاح مشروع الدار البيضاء، تمت دراسة مختلف هذه المراكز، و الوقوف على نقاط القوة و نقاط الضعف بها، حتى يتسنى لنا تطوير عرض مغربي قادر على المنافسة و كفيل بتحقيق الأهداف المسطرة.

2- الخطوط العريضة لمشروع "القطب المالي للدار البيضاء"

بداية و قبل عرض الخطوط الكبرى لمشروع القطب المالي للدار البيضاء لا بد من التذكير بماهية المراكز المالية الدولية من حيث الأنشطة المتداولة و نوعية الفاعلين في هذه المراكز. و في هذا الصدد فإن مفهوم "مركز مالي دولي" يشير إلى فضاء تتداول فيه جملة من المعاملات المالية و الخدماتية بين الفاعلين في هذا الفضاء و مع فاعلين على الصعيد الإقليمي و الدولي، مقتسمين بنية تحتية صلبة و موارد بشرية ذات جودة عالية و خدمات دعم في مستوى متطور.

و تشمل هذه المراكز بنسب متفاوتة جملة من الأنشطة، أهمها:

- نشاط بنوك الاستثمار من إرشاد فيما يخص تطوير الشركات و التمويل المصاحب له.
- نشاط تدبير الأصول.
- نشاط التأمين.
- الخدمات المهنية الداعمة للأنشطة المالية و الفاعلين فيها.

كما أن الأنشطة المتداولة داخل هذه المراكز قد تكون موجهة للداخل و الخارج أو تكون موجهة إلى غير المقيمين فقط.

و يتمحور النموذج الذي اختاره المغرب للقطب المالي للدار البيضاء على الأنشطة أعلاه مع إضافة استهداف استقطاب المقار الإقليمية و الدولية للشركات المتعددة الجنسيات، لما يشكله هذا النوع من المؤسسات من فرص للإشعاع و لما قد يوفره من فرص شغل داخل بلدنا.

و يوجه نشاط المؤسسات داخل القطب المالي للدار البيضاء للمقيمين و غير المقيمين، باستثناء التامين فهو موجه لغير المقيمين فقط، مع تخصيص امتيازات ضريبية و غيرها للأنشطة الموجهة لغير المقيمين.

الهيئة المالية المغربية

كما يهدف هذا النموذج إلى اندماج السوق المالي المغربي في محيطه الإقليمي و الدولي. و يشكل هذا البعد نقطة مهمة في توفير الإشعاع اللازم للقطب المالي للدار البيضاء، حيث يعطي دفعة قوية للتكامل الإقليمي بين أسواق الأسهم المحلية عبر تبادل المعلومات و التكنولوجيا، و تشجيع القيد المتبادل للأسهم و كذا الاستثمار عبر الحدود. وهذه العناصر ذات الفائدة المشتركة تساهم في التغلب على عيوب صغر الحجم و عدم السيولة كما تعزز وصول المنشآت الإقليمية إلى رأس المال السهمي عن طريق زيادة جاذبية الأسواق المحلية للمستثمرين الإقليميين و العالميين.

و قد تمت بلورة هذا النموذج بعد دراسة مختلف النماذج الدولية سواء منها المرجعية (لندن و غيرها) أو الصاعدة (سنغافورة، جنوب إفريقيا) أو المنافسة (مصر و تونس على وجه الخصوص).

و على ضوء هذه المقارنة، تم وضع الخطوط العريضة للإجراءات و الإصلاحات الكفيلة بتحقيق الجاذبية و التنافسية اللازمين لمشروع القطب المالي للدار البيضاء. وهذا ما يتبلور في ما سمي بـ "العرض المغربي" الذي يتمحور حول ثمان ملفات كبرى تشتغل عليها مجموعات عمل مكونة من الإدارات و المؤسسات المعنية بالإضافة إلى "الهيئة المالية المغربية"، و هذه الملفات هي:

- الالتزامات الماكرواقتصادية
- الإجراءات الضريبية
- أنظمة القطاع المالي و الترخيص للمؤسسات المالية
- اندماج سوق الرساميل في المحيط الإقليمي
- مناخ الأعمال بما فيه نظام القضاء، تنفيذ قانون الشغل و مراقبة الصرف
- سهولة تنقل الأشخاص
- التكوين و الموارد البشرية
- مستوى و جودة المواصلات الجوية من و الى الدار البيضاء.

3- الخطوط الكبرى لنص القانون المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء

طبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة تعيين المدير العام للشركة المكلفة بتهيئة و تدبير القطب المالي للدار البيضاء، فإن مشروع القانون المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء يرمي إلى وضع الأسس القانونية لتزويد هذا القطب بالإمكانيات و الوسائل التي تمكنه من ضمان الجاذبية المرجوة للمستثمرين و تدعيم تنافسية الدار البيضاء على المستويين الإقليمي و الدولي.

و هكذا و اعتبارا لكون العرض المغربي الذي تعمل الحكومة على بلورته حاليا سيضم جملة من الامتيازات التفضيلية لفائدة الفاعلين داخل القطب المالي للدار البيضاء، فإن مشروع القانون المتعلق بهذا القطب يهدف إلى تأسيس صفة "القطب المالي للدار البيضاء" التي ستمنح للفاعلين المؤهلين، بغية تمكينهم من الاستفادة من الامتيازات المذكورة على ضوء الشروط التي ينص عليها هذا القانون و على ضوء القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل.

الهيئة المالية المغربية

و يمكن تلخيص أهداف مقتضيات هذا القانون في العناصر الأساسية التالية:

- (1) إحداث القطب المالي للدار البيضاء كمنطقة مالية يحدد محيطها بنص تنظيمي.
- (2) التنصيص على أن صفة القطب المالي للدار البيضاء تمنح للمقاولات المالية و غيرا لمالية المعنية من طرف لجنة تترأسها الإدارة باقتراح من " الهيئة المالية المغربية".
- (3) التمييز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات التي يمكنها أن تستفيد من الصفة السالفة الذكر وهي:
 - المقاولات المالية التي تعمل في القطاع البنكي والتأمين وكذا شركات تدبير الأصول ؛
 - مقدمي الخدمات المهنية الذين يمارسون ويديرون الأنشطة المهنية الداعمة للأنشطة المالية كالخدمات المعلوماتية والقانونية و كذا الخدمات المالية المتخصصة ؛
 - المقاولات التي تعمل بوصفها مقار جهوية أو دولية والتي تقوم بتأمين مهمة المراقبة وتنسيق أنشطة الخدمات في بلد أو مجموعة من البلدان الأجنبية.
- (4) منح بعض الامتيازات الضريبية للمؤسسات المستفيدة من صفة القطب المالي للدار البيضاء وكذا لأجرائها.

(5) إلزام المقاولات المستفيدة من صفة القطب المالي للدار البيضاء أن تتخذ من المنطقة المالية للدار البيضاء مقر لها داخل أجل تحدده اللجنة المذكورة أعلاه. و قبل انتهاء هذا الأجل، يمكن لهاته المقاولات أن تزاوّل نشاطها فوق مجموع تراب عمالة الدار البيضاء.

ويحتوي هذا المشروع على التعريف بالأنشطة و الفاعلين المراد استقطابهم إلى "القطب المالي للدار البيضاء" و على الشروط الواجب توفرها لمنحهم صفة "القطب المالي للدار البيضاء" المذكورة. كما ينص هذا المشروع على أن تتولى "الهيئة المالية المغربية" مهمة النهوض المؤسسي بمشروع القطب المالي للدار البيضاء و مهمة دراسة طلبات الحصول على صفة القطب المالي للدار البيضاء قبل عرضها على اللجنة الموكلة إليها منح هذه الصفة.

و للتذكير فإن الهيئة المالية المغربية هي شركة مجهولة الاسم ذات رأسمال يقدر ب 120 مليون درهم تأسست بتاريخ 21 يوليوز 2010 و شركاؤها بالتساوي هم:

- بنك المغرب
- صندوق الإيداع و التدبير
- التجاري وفا بنك
- مجموعة البنوك الشعبية
- البنك المغربي للتجارة الخارجية
- شركة بورصة القيم بالدار البيضاء

و أخيرا فإن القانون المتعلق بالقطب المالي للدار البيضاء سيوفر الأساس التشريعي الضروري لانطلاق مشروع هذا القطب و لتوفير العناصر الكفيلة أن تضمن له الجاذبية و التنافسية، فيما تعمل الحكومة، بالتنسيق مع الهيئة المالية المغربية، على جرد هاته العناصر و تنزيلها على ارض الواقع.